المرأة اليمنية.. مشاركة فاعلة ونجاحات كبيرة

على مدى عقد ونصف من الزمن خطت المرأة اليمنية خطوات ثابتة ومتميزة أثبتت فيها وجودها كشريك فاعل ومؤثر إلى جانب أخيها الرجل في مختلف مناحي الحياة، وخلال تلك الفترة القصيرة من عمر الوحدة اليمنية المباركة حققت المرأة اليمنية الكثير من النجاحات، وأسهمت إسهامات فاعلة ومباشرة ليس في جانب واحد بل في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والتعليم والصحة والثقافة، ووصلت إلى مراكز قيادية متقدمة في الهرم السياسي للدولة.. كل ذلك كان بفضل الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية التي أفسحت المجال واسعا أمام المرأة اليمنية، ناهيك عن الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية بالمرأة، ولا يزال المستقبل يحمل في جعبته الكثير من المفاجآت السارة للمرأة اليمنية..

اعداد/ افتكار القاضي

المرأة والانتخابات

يحتل موضوع المشاركة السياسية للمرأة أهمية خاصة، في ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية، وبالذات في بلدان العالم الثالث، وتمثل الانتخابات وسيلة لتمكين المرأة من تبوؤ مكانتها في مؤسسات صنع القرار على اعتبار أنها تشكل نصف المجتمع. وهي حق أساسي من حقوق الإنسان الذي يجب أن تتمتع المرأة به.

وتعود بنا الديمقراطية التي نمارسها اليوم في مختلف المجالات ونعيشها في مختلف الفعاليات إلى ما قبل خمسة عشر عاما.. هذا التاريخ الذي حفر وسطره بحروف من ذهب كان بداية لانطلاق الوحدة المباركة التي أفسحت المجال واسعا أمام طموح المرأة اليمنية وأعطتها الحق في المشاركة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية وغيرها وكفل لها ذلك الحق الدستور والقانون اليمني.

- وتعتبر الدكتورة خديجة الهيصمي عميدة المعهد الوطني للعلوم الإدارية وأستاذة العلوم السياسية بجامعة صنعاء تعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة، ضرورة حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين.. ولقد كانت المرأة اليمنية على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها حيث استطاعت أن تقطع شوطا كبيرا في هذا الجانب، وجاء إعلان الوحدة لتمنح بموجبه المرأة حق المشاركة في جميع مجالات الحياة العملية ومنها مشاركتها في العملية الانتخابية البرلمانية والمحلية كناخبة ومرشحة، كما جاءت الخطة الخمسة الثانية للدولة لتؤكد على أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي كعامل هام للتسريع في التنمية السياسية وتطورها، وجاءت جميع القوانين الانتخابية لتدعم مشاركة المرأة في الانتخابات والترشيح والاستفتاء، وبالفعل كانت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣م الانطلاقة الأولى للمشاركة الواسعة في الحياة السياسية حيث بلغت نسبة مشاركتها ١٦٪ من مجموع عدد المسجلين في الانتخابات ووصل عدد المرشحات إلى ٢٤ مرشحة وزادت النسبة في انتخابات ١٩٩٧م لتصل إلى ٣٨٪ من المسجلين و٢٣ مرشحة فازت اثنتان منهما بعضوية مجلس النواب.

تفوق

أما بالنسبة لمشاركة النساء في التصويت في انتخابات ٢٠٠٣م فكانت كبيرة حيث بلغت ٤٧٪ (٣,٤٥٠,٠٠٠ من أصل ٨ ملايين) وهذه النسبة تفوق النسب السابقة باضعاف، وهو ما يعكس الوعي الكبير لدى المرأة في المشاركة في الحياة السياسية.

- أما عن مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية.. فتقول المهندسة فاطمة الحريبي - أمين عام المجلس المحلي بمديرية التحرير بأمانة العاصمة: لقد كان للمرأة اليمنية حضور فاعل ودور بارز، حيث بلغ عدد النساء اللاتي تقدمن للترشيح ١٢٥ مرشحة وأسفرت عن فوز ٣٠ لمجالس المديريات و٥ لمجالس المحافظات كما استطاعت الحصول على منصب الأمين العام لثلاثة مجالس محلية للمديريات في أمانة العاصمة وغيرها من المحافظات.

إلى القمة

لم يقتصر حضور المرأة وتواجدها في مجلس النواب والمجالس المحلية بل إنها صعدت إلى مجلس الشورى وتبوأت مناصب قيادية أخرى كمستشارة في رئاسة الجمهورية ووكيلة وزارة ورئيسة مصلحة حكومية وسفيرة بل ووزيرة، وليس ذلك فحسب بل إن المرأة استطاعت الوصول إلى مكاتب رئاسة الجمهورية حيث تعمل فيها حاليا ٤٦ امرأة منهن بدرجة نائب وزير والباقي بدرجة وكيل وزارة ووكيل مساعد، كما أن هناك ١٤ امرأة يشغلن منصب مدير عام.. وما يمكن قوله أن وصول المرأة إلى قمة الهرم السياسي يمثل ظاهرة إيجابية لكل من تحمل مؤهلا وطموحا.

المرأة والتعليم

تسعى الدولة جاهدة إلى تسهيل العملية التعليمية في أوساط الفتيات وإتاحة الفرصة لهن كي يجدن أنفسهن في المواقع المناسبة التي تتواءم مع مستواهن العلمي وتظهر جهود الدولة في دعم تعليم الفتاة من خلال بعض المؤشرات والأرقام التي تؤكد ذلك. ويفيد المسح الوطني للتعليم العام في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م، أن الإناث يمثلن ٤٥,٣٪ من مجموع أعداد التلاميذ (من عمر ٦ إلى ١٥) المسجلين في التعليم الأساسي وفي العام الدراسي نفسه، شكلت الإناث ٣٨٪ من مجموع أعداد الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي، مقابل ٦٢٪ وقد ارتفع عدد طالبات هذه المرحلة التعليمية منذ ١٩٩٣ - ١٩٩٤م في حين لم تكن الفتيات يمثلن سوى ١٨٪ من مجموع أعداد الطلاب، مقابل ٨٢٪.

وعلى المستوى الجامعي بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي خلال العام ٢٠٠٣م حوالي ٣٠٪ من الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الجامعي، مقابل ٧٠٪. وأشارت الإحصائيات إلى أن أكثرية الطالبات الملتحقات بفرع التعليم في الجامعات هن في فرع التربية (٥٥٪ من مجموع الطالبات)، ٦٠٪ في اللغات ويمثلن في الآداب نسبة ٤٢٪ وفي الاقتصاد والتجارة ١٢٪، وفي الطب وعلوم الصحة ٤٠٪ وفي العلوم ٤٢٪. ولا يدرس إدارة الأعمال سوى ٢,٩٣٪ من الإناث و٣٪ في الشريعة والحقوق، و٨٪ في الهندسة.

التعليم الفني ومحو الأمية

تشكل أمية المرأة عائقا رئيسيا أمام توليها لمهام أساسية في الحياة داخل المنزل وخارجه، وقد قام جهاز محو الأمية بأنشطة عديدة من أجل زيادة التحاق النساء بالمراكز النسوية لمحو أميتهن، فالأمم الأمية التي حرمت من التعليم لا ترغب في أن تلاقي ابنتها نفس المصير بل تشجع ابنتها للالتحاق بالتعليم والمواصلة إلى أعلى المراحل. ولكن تبقى المسؤولية قائمة بمساعدة النساء الأميات لمحو أميتهن خاصة صغار السن منهن حتى يقمن بأدوارهن الاجتماعية بالشكل الأنسب.

وقد أسهم عدد من المنظمات في دعم هذا الجانب من أجل سد منابع الأمية ومحو أمية الذين حرموا من التعليم من فئات العمر المختلفة من ذكور وإناث ولهذا صدرت الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار من مجلس الوزراء في عام ١٩٩٨م وحددت أهدافها الكمية بمحو أمية حوالي ٤,٨٦٧,٥٤٥ من الرجال والنساء من الفئات العمرية ١٠ - ٤٥ خلال سنوات الاستراتيجية الممتدة حتى ٢٠٢٠م ومن المشروعات التي تقوم الجهات الدولية بتمويلها مشروع محو الأمية وتعليم الكبار لطباعة وتأليف كتب مرحلتي الأساس والمتابعة ولتدريب كوادر جهاز محو الأمية وتوفير معدات وتجهيزات لمراكز تدريب نسوية، ومشروع تدريب المرأة الريفية، ومشروع حصر الأميين والأميات في أمانة العاصمة، وتوفير الدعم الخاص بمؤتمرات محو الأمية. وفي سبيل تمكين المرأة، أولت الحكومة أهمية كبيرة من خلال زيادة عدد مراكز التدريب المهني. حيث تمثل الإناث ٥٠٪ من الطلبة في مركز التعليم التجاري و٣٠٪ في مركز التعليم الصحي، وأكثر من ١٦٪ في مركز التعليم المهني الصناعي و١٣٪ في مركز التعليم المهني الزراعي، وفي عام ٢٠٠٣م بلغ التحاق الإناث بعد الثانوية بالمعاهد الفنية ١٢٪ والتقنية ٥٪ وبلغ التحاق الإناث بالمعاهد الفنية والمهنية ٦٪ وهناك مراكز تدريب مهني أخرى تفتح أبوابها أمام الإناث، كمركز تأهيل المعوقات، وغيرها من مراكز التأهيل في القطاع الخاص، ومراكز تأهيل المرأة العائدة لأحزاب سياسية واتحادات نسائية.

الجانب الصحي

تعتبر اليمن من الدول التي تعاني من الخصوبة المرتفعة حيث بلغت في العام (٩١ - ٩٢) ٧,٤٪ فيما انخفضت في العام ١٩٩٧م إلى حوالي ٦,٥ مولود حي لكل امرأة وانخفضت بشكل ملحوظ خلال العام الماضي لتصل إلى ٣,٢٪ كما بلغت نسبة الأمهات اللواتي تلقين الرعاية الصحية أثناء الحمل في المسح الديموغرافي لصحة الأم والطفل لعام١٩٩٢م ٢٦٪ بينما ارتفعت هذه النسبة في الدورة الثانية ١٩٩٧م إلى ٣٤٪ أي بزيادة قدرها ٨٪ عام ٢٠٠٠.

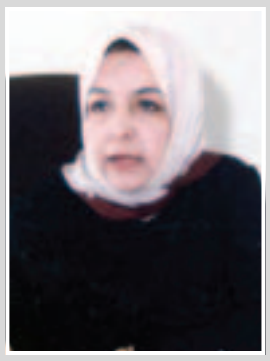

■ خديجة الهيصمي

■ فاطمة الحريبي

٣٥ قاضية و٩٠ منظمة نسائية و٧ صحف تراس تحريرها نساء

تفوّق في التعليم وتحسّن ملموس في المستوى الصحي

المرأة والإعلام

إتسم عمل المرأة في المؤسسات الإعلامية بذات العلاقة المتقاربة والمتماثلة في كافة المؤسسات والمرافق الرسمية للدولة طبقاً للتشريعات النافذة والتي تكفل حق المرأة في العمل في مختلف الميادين ومفاصل العمل الإعلامي دون استثناء وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات ودونما تمييز في ظل التمثل والحرص لحق المرأة في تمتعها بالمزايا التي تمنحها القوانين والتي تستجيب لخاصيتها. وقد شهدت الفترة الأخيرة إقبالاً ملحوظاً من قبل المرأة على الالتحاق بالمجال الإعلامي بكافة وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية، فمنذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م على أساس خلق نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، تم دمج المؤسسات الإعلامية الحكومية لشطري البلاد في مؤسسات موحدة، أدى ذلك إلى انبثاق قدرات وإمكانيات أفضل، وإحداث تطورات في مجال الصحافة المكتوبة عام ٩٠م، فمن ١٧ صحيفة يومية وأسبوعية وشهرية و٢٣ مجلة أسبوعية وشهرية وفصلية زاد عدد المطبوعات الصحفية (حكومية ، حزبية ، أهلية) إلى أكثر من ٧٠ صحيفة يومية وأسبوعية وشهرية عام ٢٠٠٤م إضافة إلى أن عدد المجلات الشهرية والفصلية والدورية بلغ في العام نفسه ما يقرب من ٤٥ مجلة شاملة وتخصصية، ناهيك عن عدد كبير من النشرات الصحفية مختلفة المشارب والاتجاهات.

ولا يمكن الحديث عن التطور النوعي، الذي شهده العمل الإعلامي بمختلف وسائله (المقروءة والمسموعة والمرئية) دون أن نشير إلى الدور الذي لعبته المرأة في هذا المجال، رغم ندرة مشاركتها وتواجدها في المواقع المتقدمة للأجهزة الإعلامية.

أما بالنسبة للصحف التي ترأسها نساء فعددها ٧ صحف وهي صحف مستقلة (أهلية) أو ملاحق لصحف ترأسها نساء وتعتبر صحفاً تخصصية تهتم بشئون المرأة اليمنية. وهي (المرأة، آدم وحواء، ضوء النهار، الرؤية، ملحق الأسرة، اليمانية، بنت اليمن). وتوضح السياسات الإعلامية لبلادنا كيفية التعامل مع قضايا المرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بشكل عام والتأكيد على أهمية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع وتعكس عملية التطبيق الجارية التنفيذ الفعلي لهذه السياسات وإن كان دون مستوى طموح المرأة إلا أنها تعتبر مؤشراً لمستقبل واعد للمرأة الإعلامية.

مشاركة اقتصادية

وضعت الدولة بالتعاون مع حكومات أخرى ومنظمات دولية، برامج مختلفة لتخفيف حدة الفقر تستهدف النساء بصورة خاصة، كالبرنامج الموضوعة للأسر كالبرنامج الوطني الأسر المنتجة اقتصاديا واستراتيجية التخفيف من الفقر وبرنامج إيجاد فرص العمل ووكالة تنمية مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المنظمات غير الحكومية قد أوجدت مشاريع لتوفير قروض للإناث، مثل مشروع ميكروستارت للقروض الصغيرة والقروض الصغيرة جدا وجمعية تمكين المرأة اقتصاديا. والتزمت الحكومة بزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد وفي سبيل ذلك، جرى الأخذ بقوانين عمل جديدة لصالح المرأة منذ ١٩٧٠م كتأمين تكافؤ فرص العمل للإناث والذكور في حقوقهم بالعمل والحصول على أجر. وفي عام ٢٠٠١م كان معدل مشاركة البالغين (سن الـ١٥ فما فوق) في القوى العاملة يقدر بـ٢٢٪ للإناث و٧٠٪ للذكور، بينما كان في عام ١٩٩٩م متوسط توزع العاملين والعاملات على القطاعات الاقتصادية ٩٢,٦٥٪ من الإناث يعملن في القطاع غير الرسمي مقابل ٧٦,٤٩٪ من الذكور، و٦,١٧٪ من الإناث يعملن في القطاع الحكومي مقابل ٢٠,٨٠٪ من الذكور.

وتتركز مشاركة النساء في العمل التقليدي في قطاع الزراعة والصيد والحراجة ويعمل بها (٨٧,٧٪) من إجمالي العاملات في جميع الأنشطة الاقتصادية في اليمن. ويأتي في المرتبة الثانية التعليم ٤,٣٪ والصناعات التحويلية ٢,٦٪ وتأتي في المرتبة الثالثة. وهذا يعني أن نسبة مشاركة المرأة في القطاعات الثلاثة تمثل ٩٤,٦٪ من النشاطات اقتصاديا. أما عن نسب توزيع العاملين والعاملات حسب القطاعات الاقتصادية. فتشير الاحصائيات إلى أن هناك ٩١,٧٪ من النساء يعملن في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مقابل ٧٦,٤٪ من الرجال الذين يعملون في نفس القطاع، ٦,٣٪ من النساء يعملن في القطاع الحكومي مقابل ٢٠,٦٪ من الرجال.

القضاء والمنظمات المدنية

توجد ٣٥ امرأة منهن خمس يتولين رئاسة محكمة والبقية موزعات على المحاكم الابتدائية والاستئنافية في مختلف محافظات الجمهورية وهناك ٣٥ عدد مماثل أو يزيد من المحاميات. وهناك إقبال ملحوظ للمرأة للالتحاق بالعمل في الجانب القانوني وخصوصا في الآونة الأخيرة.

فيما تتواجد المرأة اليمنية في الكثير من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني كعضو ناشط في صفوفها رغم محدودية تواجدها في الهيئات القيادية لهذه المؤسسات وهناك أكثر من ٩٠ منظمة وجمعية أهلية تنشط في مجال المرأة وتقتصر إدارتها على النساء فقط وتتركز أنشطة هذه المنظمات في أمانة العاصمة ويصل تمثيل المرأة وتواجدها في المناصب العليا في هذه المنظمات إلى ١٥٪ وتزيد هذه النسبة في الوظائف الثابتة لتصل إلى ٤٠٪ ويدل هذا التواجد للمرأة في هذه المنظمات على رغبة المرأة اليمنية في القيام بأدوار خدمية لصالح المجتمع.

في سباق زيادة الدخل والحفاظ على الصحة والثروة المائية

مزارعون: فاكهة الخوخ تطارد شجرة القات

" الأرض الزراعية الخصبة في اليمن ليست للقات كما يعتقد البعض والذي لم يعد مصدر الدخل الأفضل ، فهناك فاكهة الفرسك (الخوخ) هي من أعطت البعض فرصة أحسن لتغير حالتهم الاقتصادية إلى الأفضل وهذا ما قاله مزارعو مديريات سعوان شمال العاصمة صنعاء.

شجرة القات في اليمن تحتل مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ، كما تستهلك كميات من المياه يمكن استغلالها في محاصيل أخرى أكثر نفعا على المستوى الاقتصادي والصحي للمواطن اليمني.

استطلاع - يحيى جابر

ويؤكد الاقتصاديون ان زراعة القات لها تاثير سلبي على معظم المحاصيل المهمة وبخاصة اللبن الذي اشتهرت به لسنوات طويلة، وتشير منظمة الأغذية والزراعة ان المساحة المزروعة بالقات في اليمن ربع مساحة الأراضي المروية.

وحسب تلك التقديرات ندرك ان الأراضي الخصبة في اليمن يلجأ أصحابها إلى زراعة القات من أجل دخل مادي أكبر، وهو أمر خالفه أبناء منطقة سعوان التي تبعد عن شمال العاصمة صنعاء حوالي ٣٠ كم ، حيث أعلنوا بأن الدخل الأفضل حالياً يأتيهم من شجرة الفرسك (الخوخ) .

يحيى جارالله أحد أبناء قرية (الخربة) في منطقة سعوان قال : بعنا فرسك السنة الماضية بخمسمائة ألف ريال ، وهذا دخل ممتاز بالنسبة لنا ولمساحة الارض التي نمتلكها ، لو كانت ارضنا مزروعة بالقات لما كسبنا هذا المبلغ.

منوها بأن الفواكة المزروعة لديهم ذات جودة عالية يستفيد متناولها صحيا، حيث توفر لها كافة الرعاية الجيدة ، ولايتم رشها بمواد كيميائية مضرة بقصد سرعة نضوجها وكبر حجمها، بل ان بعض المزارعين يستبدلونها بالقات.

وبالعودة إلى الخوخ وكيف ينافس القات أوضح جارالله (مزارع) انهم يزرعون الفرسك إضافة إلى العنب بشكل مستمر رغم ان زراعتهما تحتاج إلى جهد مكثف أكثر من القات لأن السوق الخارجية تطلب هاتين السلعتين أكثر .. قائلا " الآن يأتي المشترون من دول مجاورة بشاحناتهم المزودة بثلاجات تبريد إلى داخل سعوان ويبحثون عن طريق الدلالين (الوسطاء) بين المشتري والبائع على المزارعين لطلب شراء محاصيلهم من فرسك أولا وعنب ثانيا .

ويقول المزارع عبدالله علي من المنطقة نفسها : صراحة نحن الآن لا نتعب كثيرا في تسويق محصولنا من (خوخ) او عنب ولا نخاف ان تقل قيمة محصولنا في السوق .

ويؤكد عبدالله ان القات لم يعد له أي اهتمام من قبلهم سوى انه يزرع بشكل اعتيادي بغرض توفيره للتعاطي الشخصي وليس بقصد البيع والربح وتحسين الدخل .

ويتمنى المواطن ان يقلع المتعاطون للقات عن هذه العادة لأنه حسب قوله "ليس له فائدة بل على العكس ضره أكثر من منفعته" .

وحول الاستفادة المادية من زراعة الفواكه قال: عوض بن حمدان يمني الجنسية ومغترب بالسعودية ويعمل حاليا في مجال نقل المواد الغذائية من اليمن الى السعودية : اليمن جار للسعودية وفيها أشياء يحتاجها السعوديون ومنها الفواكه ، ونحن نشتريها بسعر ممتاز احسن من محصول القات الذي يباع في السوق المحلية في اليمن بسعر زهيد مقارنة بالخوخ مثلا .

ويوضح حمدان في حديثه : إن المنتجات الزراعية اليمنية ذو جودة عالية وأسعارها مناسبة بالنسبة للمواطن في الخليج وايصالها إليه يتم في وقت اسرع (بمعنى أنها تصل طازجة وتحمل جميع عناصرها الغذائية الهامة خلافا لبعض الفواكه المستوردة التي تاتي من مناطق ودول بعيدة إلى دول في الخليج وقد فقدت قيمتها الغذائية أثناء نقلها من بلاد المنشأ إلى المستهلك) .

واضاف : نشترى الفواكه بكثرة من اليمن اما عبر شركات معينة أو تجار كبار في الأسواق المركزية وأحيانا نأتي نحن بانفسنا إلى داخل المناطق التي ماتزال مهتمة بزراعة فواكه ذات جودة عالية لنكسب الوقت ونضمن ان لا تتعرض للتلف بسبب الجني او النقل السئ ، ونقوم بزيادة قيمة محصول الفواكه المتوفرة فيها شروط الجودة العالية للمزارع ، ولذلك يهتم المزارعون مثلا في منطقة سعوان بقطف محاصيلهم بطريقة أفضل ، لايصالها لنا إلى أماكن تواجدنا داخل المنطقة ليبقى أمامنا فقط ايصالها بحالتها الجيدة بل الممتازة إلى المستهلك .

المعنيون في الجهات الحكومية وافقوا هؤلاء الرأي مؤكدين ان الفواكه بكافة أشكالها المزروعة في اليمن تعد من أهم المحاصيل الزراعية لأنها تحمل مواصفات جودة عالية ولأن التربة خصبة ولا تدخل المواد الكيميائية الضارة في زراعتها .

موضحين ان القات الآن سيقف في قفص الاتهام لأنه السبب وراء ابتعاد المزارعين عن زراعة ماهو أنفع وأفضل للوطن والمواطن من محاصيل زراعية كالفواكه والبن والحبوب . الخ ، فهو يستهلك المياه حسب الإحصائيات المتوفرة في المزارع المحيطة بمدينة صنعاء على سبيل المثال نصف الكمية المخصصة لها من المياه والبالغة ٦٠ مليون متر مكعب.

اضافة ان استهلاكه محلياً لايدخل على البلاد أي عملة خارجية تدعم اقتصاد اليمن الذي هو في امس الحاجة إلى أن يعيد المزارعون في كافة أنحاء اليمن السعيد التفكير بجدية أكثر في زارعة أراضيهم بما هو أفضل وأحسن من القات.

الخوخ كما يؤكد المزارعون أصبح يكسبهم أضعاف ما كانوا يربحونه من القات، وهو ما يدفعهم نحو زراعة أكثر نفعا، فهل تنتقل هذه الخطوات إلى بقية ربوع اليمن؟ ربما .

«سبأ-نت»